### يُحرم على مليوني فلسطيني دخول المنطقة

# اسرائيل فصلت غور الاردن عن سائر أجزاء الضفة فصلا تاما

■ أتمّت اسرائيل في الاشهر الأخيرة عملية فصل القطاع الشرقي من الضفة من سائر أجزاء الضفة. يُحرم على مليوني فلسطيني، من سكان الضفة الغربية دخول المنطقة ـ التي تكوّن ثلث الضفة وتشتمل على غور الاردن، ومنطقة شاطىء البحر الميت، والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة.

أعلن رئيس الحكومة بالوكالة، ايهود اولمرت، ووزير الدفاع شاؤول موفاز، أخيرا بأن الغور سيبقى تحت سيادة اسرائيل في كل تسوية مستقبلية. لكن يتبين أن الضفة مفصولة من الغور فعليا. قالت جهات عسكرية لصحيفة (هآرتس) إن الحديث عن وسائل أمنية يأخذ بها الجيش الاسرائيلي، وأنه لا يوجد لهذا أية صلة بنوايا سياسية ما. على أية حال، من الواضح أنه بموازاة الانشغال الدولي في الانفصال من غزة، نفذت اسرائيل في 2005 عملية انفصال اخرى (فرضت قيودا على حركة الفلسطينيين في غور الاردن في بداية الانتفاضة، ومنذ ذلك الحين وُسّعت بالتدريج. لكن الحظر الكامل لدخول الفلسطينيين غور الاردن فُرض خاصة بعد أن أُعيدت صلاحيات عمل الشرطة في أريحا الى الفلسطينيين، في 16 آذار (مارس) 2005. على حسب مصادر فلسطينية، مُنع المسافرون آنذاك من طريق جسر اللنبي (مخرج الضفة الوحيد) من المرور خلال الغور وحواجزه، حتى لو سافروا الى شمالي الضفة والى القرى المجاورة لحواجز الغور (مثل الناصرية). يجب عليهم السفر الى غاياتهم من طريق أريحا، ومن هناك في طرق طويلة وكثيرة الحواجز والانتظارات. وكذلك مُنع سكان أريحا منذ ذلك الوقت، ومُنع سائر سكان الضفة من المرور في حاجز «العوجا»، شمالي أريحا، نحو الغور. جرى المنع كذلك لآلاف سكان البلدات والقرى شمالي الضفة، مثل طوباس، وطمون، وأكثر اراضيهما في الغور، حتى أن جزءا منهم يسكنه منذ سنين.

يتصل سكان قرى الغور بقرى شمالي الضفة بعلاقات عائلية، وبملكية مشتركة للارض، وبالعمل، والدراسة، والخدمات الطبية والاجتماعية. يشتمل المنع ايضا على أناس اعتاشوا لسنين على العمل الزراعي الفصلي عند فلسطينيين في الغور. يُزاد على ذلك ان المنع يجري ايضا على عدد غير معلوم من البدو والعائلات التي ترعى الأغنام ـ يبدو أنهم بضعة آلاف ـ يعيشون في المنطقة عيشا دائما في خيام وأكواخ صفيح، وعنوانهم في بطاقات الهوية هو البلدات التي على مبعدة عدة كيلومترات الى الشرق. ومع ذلك، ففي الشهرين أو الثلاثة الأخيرة أجازت اسرائيل لمئات الناس أن يغيروا عناوينهم، كي يستطيعوا العيش في الغور.

يُمنع سكان مدينة أريحا ايضا من دخول مناطق شمالي الغور. منذ بداية الانتفاضة، يُمنع الفلسطينيون السفر في شارع الغور، الشارع رقم 90 (المسمى رسميا «شارع غاندي»، باسم رحبعام زئيفي). السفر فيه مُباح لسكان الغور فقط، وهكذا ايضا شمالي أريحا فقط.

إن صورة الفصل التام هذا لمنطقة فلسطينية واسعة جدا عن سائر أجزاء الضفة تظهر من جولات قامت بها صحيفة (هآرتس) في المكان لعدة اسابيع، ومن شهادات جباها محققو «بتسيلم». ومن متابعة دقيقة لعمال قسم التنسيق الانساني في الامم المتحدة، «أوتشا».

تمنع أربعة حواجز دائمة، منصوبة بين ظهر الجبل والغور، انتقال الفلسطينيين، الذين عناوينهم في بطاقات الهوية ليست الغور. يُباح الدخول فقط لآلاف المتفرقين، الذين يملكون رخص ادارة التنسيق والاتصال في الادارة المدنية، ولخمسة آلاف فلسطيني تقريبا يعملون في المستوطنات ويملكون رخصا من لواء الغور. إن نحو 1500 من ذوي رخص ادارة التنسيق والاتصال (ومدة فاعليتها ثلاثة اشهر وتُمدد دائما) هم من منطقة طوباس، ولهم اراض وعمل في الغور. وبضع مئات هم معلمون وعمال صحة. أما الباقون فهم في الأساس تجار وسائقون. وكذلك، يُباح انتقال خاص، لمرة واحدة، «لاسباب انسانية» (مثل، الزواج مثلا، والجنائز والمناسبات العائلية)، مع تنسيق مقدم مع ادارة التنسيق والاتصال ومع قائد اللواء.

من اجل تطبيق المنع، يجري الجيش الاسرائيلي دهما ليليا دائما لبيوت أناس في قرى الغور، للتفتيش عن فلسطينيين ليس عنوانهم الغور، وينقلهم تحت جنح الليل في سيارة جيب عسكرية الى ما وراء الحاجز الشمالي (تياسير). الحديث على نحو عام عن أناس يعيشون في الغور مع عائلاتهم منذ سنين، وعن عمال زراعة، أو عن أناس ذوي رخص، لا يشتمل على المبيت.

إن حوادث الدهم الأخيرة التي رصدتها (هآرتس) في الاسبوع الذي سبق الانتخابات في السلطة الفلسطينية، كانت في بردلة وفي عين البياضة، ابتدأت اعمال الدهم، بحسب مصادر فلسطينية، بعد اعادة صلاحيات العمل الشرطي، في أيار (مايو) 2005. على حسب مصادر عسكرية كانت سائدة ايضا قبل ذلك. يصادر جنود الجيش الاسرائيلي ايضا بطاقات الهوية لأناس عناوينهم غير «صحيحة»، وبعد تعويق لبضع ساعات في الحواجز يُرسلونهم الى طوباس. في عدد من التصريحات عن مصادرة البطاقات، نسخها موجودة في ادارة التحرير، كتب جنود بخط أيديهم أن البطاقة قد صودرت لمكوث غير قانوني في مناطق الغور. إن نشيطات «حاجز ووتش» اللواتي لقين المعوقين عند حواجز الغور يشهدن أنهن سمعن من الجنود أن «هؤلاء ماكثون غير قانونيين».

تلميذات فلسطينيات يرفعن شعارات تندد بالرسوم الكاريكاتورية في رفح

#### الجيش الإسرائيلي: يتم الدفاع بمنع الحركة

منطقة أريحا نفسها محاطة، منذ نهاية 2000، بقناة حفرها الجيش الاسرائيلي على عمق وعرض مترين، وطولها نحو 30 كيلومترا. المداخل في الشرق والشمال الشرقي للمدينة، التي تتجه الى شارع 90، مغلقة.

قالت جهة في الجيش الاسرائيلي، صادقت على مسمع «هآرتس» سلسلة عمليات منع الحركة، إن الطريقة الوحيدة للدفاع عن منطقة ضخمة مثل الغور هي بمنع الحركة الحرة: بحواجز تنظم الحركة وترتيبها. بحسب قولها، الدفاع هو عن الاستيطان الاسرائيلي وعن شارع 90، الذي هو «شارع استراتيجي».

على حسب اقوال الجهة العسكرية، «يسافر أحد سكان طبريا اذا ما أراد ايلات، في شارع الغور». ذكرت الجهة أن اغلاق الغور أمام سكان الضفة الغربية يُمكّن من حياة أسهل لسكان الغور الفلسطينيين ـ لأنه تُضمن لهم حركة حرة في الغور وغربيه. لو كان الغور مشمولا كمنطقة واحدة مع الضفة الغربية، قالت، لكانوا يُجرون عليه «سياسة الضفة الغربية، التي هي ليست جيدة دائما للجانب الفلسطيني» (أي تعدد الحواجز والاغلاقات، عميرة هاس).

أضافت الجهة أن تعريف «ماكث غير قانوني» ليس مصطلحا قانونيا، وهو غير مُضمّن في التوجيهات للجنود، «لكن الحديث عن انسان لا يجب أن يكون هناك».

عميرة هاس
مراسلة الصحيفة للشؤون الفلسطينية
(هآرتس) 2006/2/13

---

### تريد البقاء في المقعد الخلفي والتأثير في الاجراءات في السلطة

# حماس لا تريد تحمل المسؤولية رغم فوزها بأكثرية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني

■ إلا أنها لا تريد أن بل ولهذا فانه قد يكون من مصلحة اسرائيل أن تتولى حماس السلطة ليظهر للناس عيبها يكون المقعد الخلفي احيانا أفضل المقاعد. فهو يضمن لذة عظيمة من غير أن يُطلب شيء واحد من المسؤولية. إن إغراء الجلوس فيه كبير: فهذا صحيح بالقياس الى البشر، وبالقياس الى الكيانات السياسية. هكذا سلكت، مثلا، دول اوروبا الغربية في سني الحرب الباردة، فقد تركت الولايات المتحدة تُمسك بالمقود في حين كانت تشغل أنفسها برفع مستوى حياتها في المقعد الخلفي.

ولكن لماذا نُبعد الشهادة. في هذه الايام أخذ واقع في السلطة الفلسطينية ينشأ وهو مثال أخطر على ظاهرة المقعد الخلفي. فلا يوجد واحد فقط يريد أن يتمسك بالمقعد الخلفي بل اثنان: حماس وفتح. أما بالقياس الى المقعد الأمامي، فيجلس هناك أحد ما، لكن يديه لا تُمسكان المقود.

حكومة اسرائيل برئاسة ايهود اولمرت أعلنت على الملأ بأنه في اللحظة التي تنشأ فيها حكومة فلسطينية جديدة فانها ستكف عن تحويل اموال الضريبة الجمركية التي تجبيها للفلسطينيين. حتى اذا كانت الحكومة حكومة خبراء، كما بيّن اولمرت لنظرائه في العالم فان هذا لن يغير شيئا: ففي اللحظة التي تنتزع الحكومة فيها قوتها من المجلس التشريعي الذي أكثره من حماس، وفي اللحظة التي تفتح أبواب اجهزتها لأفراد حماس، فان اتفاقات الضريبة الجمركية باطلة. لا تستطيع حكومة اسرائيل أن تُغرر بنفسها، حينما يُموّل المال الذي يُحوّل اعمالا ارهابية.

تطلب اسرائيل الى حماس الاعتراف باسرائيل، وأن تغير ميثاقها وأن تنزع سلاحها. وهي تعلم أنه لا يوجد أي احتمال للوفاء بهذه الشروط. وتشهد بذلك تصريحات رؤساء المنظمة، على رؤوس الأشهاد ايضا، وفي محادثات أقل اعلانا ايضا مضمونها معروف في اسرائيل. المصالحة الوحيدة التي يستعدون لها هي الجلوس في المقعد الخلفي الآن والتأثير في الاجراءات في السلطة الفلسطينية بغير احتمال للمسؤولية عنها.

بمقابلة ذلك تغرق فتح غرقا عميقا في وحل الارهاب. ما لا تفعله حماس يفعله أفراد فتح الآن. انهم يشعرون بالمرارة لنتائج الانتخابات. وهم معفون من المسؤولية. وهم يسخرون من أبو مازن ومواعظه. في السنة التي سبقت الانتخابات كانوا مشاركين في الارهاب ايضا، لكنهم يقومون بهذا الآن بكل قوة ومن صميم القلب. يُحذر نتنياهو من أن فوز حماس سيفضي الى اقامة دولة ايرانية تُجاور اسرائيل وفي داخلها: فهي ستمتد الى الاردن والى الوسط العربي في اسرائيل. وهو يقترح الرد بالسيطرة العسكرية على مناطق كبيرة في الضفة: غور الاردن، وصحراء الضفة والتلال المطلة على مطار بن غوريون. انه يقترح إدخال جميع هذه المناطق، وهي تساوي نصف مساحة الضفة كلها، داخل الجدار.

حتى لو كان تحليله صحيحا ـ وهذه القضية مفتوحة للجدال ـ فان العملية التي يقترحها داحضة. فهي ستقوي من وطأة حماس فقط على الرأي العام الفلسطيني والاسلامي. لست أخاله كان سيقترح اجراءا كهذا لولا أننا في عشية الانتخابات، ولولا أن حزبه قد هبط الى ما دون العشرين نائبا.

ان البديل الذي اليه تسعى حكومة اسرائيل ايضا، وهو أن تفرض حصارا اقتصاديا اسرائيليا وعالميا على الفلسطينيين، ليس سهلا جدا. سيسارع الفلسطينيون الى سحب ورقة اللعب الانسانية. فانهم سيشكون أمام كل مكبر صوت من أننا نجوعهم. وباليد الثانية سيهددون بتجديد الارهاب. سيكون في خدمتهم 70 ألف شرطي، مسلحين وجائعين.

هذا هو تاريخ التفجير الجماعي، وهو تفجير معروف سلفا. كما هي الحال في المأساة اليونانية، كل ممثل يقوم بالدور الذي أعده له القدَر: فحماس لا تستطيع أن تسلك سلوكا مخالفا. ولا فتح ايضا. ولا حكومة اسرائيل ايضا ولا الادارة الامريكية ايضا. الجميع يقفون على شفا هاوية. الجميع يقصدون الى التراجع خطوة الى الوراء. على هذه الخلفية ربما لا يكون هناك ضرر كبير في الدعوة التي بعث بها رئيس روسيا بوتين الى رؤساء حماس. الدعوة تُطربهم، لكنها توقفهم أمام المرآة. اذا لم يكونوا مُستطيعين اعطاء شعبهم قيادة مسؤولة، فربما يتنبه ويلفظهم من داخله.

في انتخابات السلطة الفلسطينية حظيت حماس بانتصارات في غزة وفي الضفة ايضا. نجح مرشحو فتح في أن يُنتخبوا في مدينتين: في قلقيلية وجنين. يُبين أحد رؤوس فتح لماذا حدث هذا في رأيه: في هاتين المدينتين يتولى رئاسة البلدية أفراد من حماس. لقد أخذوا في الاشهر الأخيرة بأعمال القهر الديني. الى هنا، قال الناخبون، وصوتوا لفتح.

ناحوم برنياع
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/13

---

### روسيا الجديدة تنفخ الحياة في حماس وايران وحزب الله

# دعوة بوتين المفتوحة لحماس تُذكرنا بأن الحرب الباردة ما تزال ساخنة

■ «كم أشتاق الى الحرب الباردة»، كتب في هذا الاسبوع في عموده في «لوس انجلوس تايمز» المؤرخ البريطاني المعروف، نيال فيرشسون. لحسن حظه، دعوة رئيس روسيا حماس، في يوم الخميس، لزيارة رسمية لموسكو لبّت أشواقه يقينا، فقد ذكّرتنا جميعا أنه بعد 16 سنة من سقوط السور، ما تزال الحرب الباردة أكثر سخونة مما كانت دائما.

السياسة الخارجية الروسية كانت دائما لغزا، نجح في أن يثير تحديا غير قليل من الساسة الكبار بغياب أي منطق واضح من ورائه. في مذكراته كتب أنور السادات، أنه في زيارته الاولى للصين بعد موت عبد الناصر، سأله مستضيفوه، كيف مات سلفه. وعندما بيّن لهم الرئيس المصري أن الحديث قد كان عن مشكلات صحية، صرف الصينيون انتباهه الى السبب الحقيقي: الروس فعلوا ذلك. فقد أثاروا الجنون فيه الى حد الموت.

اليوم ايضا، ما زالوا يبرهنون في الكرملين، على أنهم لم يغيروا الطرق الدبلوماسية. تبحث روسيا، مثل الولايات المتحدة، لنفسها منذ 15 سنة عن سياسة خارجية جديدة ومتميزة، لمحاولة انقاذ شيء من مجد غابر. إن ذيوع السيادة الامريكية منذ ذلك الحين، وضع الروس على نحو طبيعي في الجانب المعاكس من الخريطة، وهم يحاولون بقوة أن يجدوا وأن يوجدوا لانفسهم مكانا مهما يكون ضيقا على المنصة العالمية. وهكذا مثلا، تابعوا تعويق اجراءات حلف الناتو في البلقان في التسعينيات، والتشويش على تعزيز الديمقراطية في اوروبا الشرقية (وفي الأساس في أوكرانيا وروسيا البيضاء)، وكف جماح استعمال الضغوط الفعلية في التضييق على كوريا الشمالية وايران ـ وهما الدولتان الأخطران في العالم.

كل احتضانات الرئيس بوتين للرئيس بوش في السنين الأخيرة، لم تنجح في عقد الجسر على الانشقاق الآخذ في النشوء بين المصالح العالمية لواشنطن وبين مصالح موسكو. في بحث نشره مؤخرا المعهد الواشنطني «كارنجيه» لبحوث السلام، وعنوانه «ماذا نفعل مع روسيا»، حدد الباحثون المشكلة تحديدا جيدا: «لسياسة بوش الخارجية ثلاثة مبادىء موجهة ـ محاربة الارهاب، ومنع انتشار السلاح النووي، ونشر الديمقراطية، روسيا لا تسهم بأي واحد من هذه». على العكس، قرر الباحثون، «إن التغلغل الروسي في الاوتوقراطية ينشئ سياسة خارجية تعارض سياسة الامريكيين»، وتُثبت أن الروس «عازمون على إحياء الحرب الباردة».

إن القرار الروسي على دعوة قادة حماس لزيارة رسمية، لا ينشئ فقط شقاقا جديا في الجبهة الدبلوماسية الموحدة، التي عملت اسرائيل والولايات المتحدة من اجلها عملا محموما في الاسابيع الأخيرة، بل هو ايضا يمنح حماس الأمل، مثل سائر المجاذيم في العالم ـ سورية، وايران وحزب الله، بأنه ما يزال هناك من يهتم بمصالحهم. كما كان دائما. ولا يقل عن هذا إقلاقا التلون الذي كشف الروس عنه، وهم الذين يطلبون الى العالم أن يُعرّف المنظمات الشيشانية كارهابية ـ وبحق ـ وهم يرفضون مفاوضتها، في حين يحتضنون حماس ـ وهم شيشاننا.

هل يعتقدون حقا في الكرملين أن هناك فرقا بين حماس والشيشان؟ لا يقينا. ولكن لا يوجد شيء يجعلنا نتفاجأ. ربما يبدو هذا تناقضا، ولكن كما ذكر لي خبير امريكي بالسياسة الخارجية: يبدو هذا روسيا ايضا. بعد حرب الايام الستة قال موشيه ديان، إن الولايات المتحدة تملك مفتاح السلام في الشرق الاوسط، وتملك روسيا مفتاح الحرب. لم يتغير الكثير.

يوآف فرومر ـ نيويورك
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/13

---

# تصريحات رئيس «الشاباك» تؤكد ما ادعاه مالكا وغيره سابقا بعدم وجود دليل يُدين عرفات والسلطة في اندلاع الانتفاضة

■ بعض الاهالي الامريكيين والاسرائيليين اكتشفوا في هذه الايام ان حكوماتهم تقوم بارسال ابنائهم للموت وقتل الناس في حروب زائفة. بول فيلار الذي كان حتى الآونة الاخيرة مسؤولا عن التقديرات الاستخبارية الواردة من الشرق الاوسط في الـ«سي.آي.ايه» صرح على رؤوس الاشهاد بأن الرئيس بوش قد قام بتحريف التقديرات الاستخبارية حتى يبرر حربه على العراق. وفي نفس اليوم تقريبا بثت القناة العاشرة مقاطع من محاضرة ادعى فيها رئيس الشاباك يوفال ديسكن بأن الاضطرابات في المناطق لم تكن مخططة وان ما حركها لم يكن «خطة احتياطية موجودة لدى ياسر عرفات». هذه الامور تقلب ادعاء المستويين السياسي والعسكري بأن الانتفاضة كانت مرحلة في خطة ياسر عرفات لتدمير اتفاق اوسلو في الطريق الى تدمير اسرائيل، رأسا على عقب. بذلك هم يضعون الادعاء بأن م.ت.ف ليست شريكا ولم تكن ابدا كذلك في دائرة الشك وان اسرائيل تخوض منذ ايلول (سبتمبر) 2000 حربا قسرية عادلة.

تصريحات فيلار ما زالت تتصدر العناوين الرئيسية رافضة الاختفاء وقد صبت الزيت على نار انتقادات اعضاء الكونغرس المنتقدة حول الحرب في العراق. وسائل الاعلام لا تخفف هي الاخرى من مهاجمة خدعة المشروع النووي العراقي الزائفة. المعارضة في اسرائيل ايدت هي الاخرى نوعا من النشاط والحيوية: احزاب اليمين مررت قرارا يطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقق من سلوك رجال الشرطة وفقدانهم للسيطرة على انفسهم ابان تفريق مظاهرة الزعران الذين يعربدون باسم التوراة في عمونا. من البديهي ان لا تصنع الحكومة والحزب الحاكم الذين بنوا سيرتهم السياسية المفتخرة على نظرية اللا شريك، من القنبلة التي القاها يوفال ديسكن قضية هامة. حتى المعارضة اليسارية تنازلت عن هذه الانتخابات التي جاءتها من رئيس الجهاز المسؤول عن التقديرات والتصورات الاستخبارية حول الوضع في المناطق. ديسكن ليس أول من يتحدى الافتراضات الاساسية التي تقوم عليها سياسة السلام والامن في اسرائيل منذ صعود اريبل شارون الى جبل الهيكل (الحرم). سبقه في ذلك اللواء (احتياط) عاموس مالكا الذي كان رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية «امان» مع اندلاع الانتفاضة. في حزيران (يونيو) 2004 قال عاموس مالكا لـ«هآرتس» انه لا يوجد أي دليل يذكر يؤكد الادعاء بأن عرفات قد بادر الى اعمال العنف مؤكدا بذلك اقوال اللواء (احتياط) افرايم لافي الذي كان على رأس القسم الفلسطيني في شعبة الاستخبارات العسكرية والدكتور ماتي شتينبرغ الذي كان في ذلك الحين مستشارا خاصا لرئيس الشاباك. كلاهما قالا انه لا يوجد أي دليل بأن عرفات قد رغب في التوصل الى تسوية على اساس حدود حزيران (يونيو) 1967 الدكتور يوسي بن آري الذي كان مسؤولا عن نفس المجال في الموساد تحدث هو الاخر بنفس الروحية.

ان كان ديسكن والآخرون يقولون الحقيقة فان استراتيجية شارون التي يسير حزب كديما على «هديها» ترتكز على الكذب والافتراء. ان كانوا على حق فعلى احد ما ان يفسر سبب ادارة اسرائيل ظهرها لـ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية وتوجهها نحو الخطوات أحادية الجانب. اذا كانوا دقيقين في كلامهم فمعنى ذلك أن قادة كبارا في الاستخبارات وعلى رأسهم قادة الاركان شاؤول موفاز وموشيه يعلون، وبمساعدة سخية من اللواء (احتياط) عاموس جلعاد (الذي اخطأ وضلل في قضية الذرة العراقية)، قد غسلوا دماغ الجمهور عن سبق إصرار. هذه المعلومات ما زالت أداة لاعداد الرأي العام لتقبل سياسة التصفيات الانتقائية المركزة والاغلاقات والجدران وفك الارتباط أحادي الجانب.

غسيل الدماغ نجح لدرجة أن بناء حماس على أنقاض معسكر اوسلو لم يعد سببا لاثارة التساؤلات حول سياسة فك الارتباط عن عرفات ومن خلفوه. التحقق الجزري من «الحقائق» التي يعيش الجمهور على هديها منذ خمس سنوات ونيف لا يقل أهمية عن التحقيق في قتل أرلوزوروف بعد موته بسنوات طويلة. اذا اتضح أنه لا يوجد أساس للادعاء بأن عرفات ومعسكره غير معنيين بالتسوية المنطقية المعقولة، فان على أنصار كديما أن يعيدوا النظر في موقفهم. أما اذا تبين أن هناك أساسا لوجود مؤامرة فلسطينية لتدمير اسرائيل ـ فالى الأمام نحو فك الارتباط أحادي الجانب في الضفة، وليأكل الفلسطينيون عصيدة حماس التي طبخوها.

غريب أن الولايات المتحدة تحديدا التي تبعد آلاف الأميال عن الشرق الاوسط هي التي تُصر على اجراء عملية حساب للأكاذيب والأخطاء التي ارتكبها الحكم في قضية العراق. أما عندنا فيختارون محاسبة روسيا عندما تهتز الارض تحت الأقدام.

ياسر عرفات

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/2/13

---

### التاريخ يدل على أن الجدران الفاصلة لا تمنع دخول الأعداء

# اسرائيل تفرض على نفسها انكماشا قهريا في غير مصلحتها ببنائها اسوار الغيتو من حولها

■ منذ أن وقعت اسرائيل على اتفاق السلام مع مصر ((1979، نفذت سلسلة من الانكماشات: فقد انسحبت من شبه جزيرة سيناء، وخرجت من جنوب لبنان، وأنفذت انسحابا أول من غزة وأريحا ((1994، وانسحبت من أكثر مناطق الضفة الغربية ((1995، وانسحبت من أكثر منطقة مدينة الخليل ((1998، واقترحت على السوريين مرتين أن تنسحب من كل منطقة هضبة الجولان أو من أكثرها، وأنفذت انسحابا أحاديا (الانفصال) من غوش قطيف ومن شمالي الضفة، والآن، يقترح قادتها انسحابا آخر من أكثر ما بقي من مناطق الضفة الغربية، ومن الأحياء الشرقية للقدس.

نبعت كل هذه الانسحابات من تصور عام، فحواه أن النزول عن منطقة في ارض اسرائيل هو وسيلة السلام. أي، اذا كنت تؤيد تسليم الارض، فانك تنتمي الى «معسكر السلام»، واذا كنت تعارض تسليم الارض، فانك تعوق احتمالات السلام.

إن جنون الانكماشات هذا ـ ولا يمكن أن نُعرّفه تعريفا آخر ـ هو تقدم خطوة اخرى بفكرة جدار الأمن. يعلم كل ولد تعلم التاريخ أن الأسوار، والجدران، والحفائر والقنوات، لم تمنع قط عدوا من أن يغزو دولة تدافع عن نفسها بها. من سور الصين، مرورا بخط ماغينو، الى خط بارليف، انهارت هذه الوسائل الدفاعية وجلبت كارثة على من تحصن وراءها. الآن، وقد امتلك الفلسطينيون صواريخ ويُحسنون مدى اصابتها، يصبح جدار الأمن وهما عزيزا. اذا لم يكن هذا كافيا، فان الحكومة قد ابتدأت تُقدم للسكان حول قطاع غزة غرفا أمنية، بعد الغرف الأمنية التي قد بُنيت في الجليل الأعلى، حيال هجمات حزب الله. بعد قليل ستكون هناك حاجة الى غرف أمنية ايضا في العفولة وفي قرى الغور، لأنه قد تبين أن للفلسطينيين صواريخ في منطقة جنين.

أوجد الساسة مصطلحا جديدا: تحديد حدود اسرائيل الدائمة، تحديدا أحاديا. انهم يعرضون الفكرة تعبيرا عن الشجاعة والتصميم، لكن الحقيقة هي أنها مأخوذة من عالم الأحلام. تُحدد الحدود الدائمة باتفاق بين طرفين، أو اذا لم يوجد كيان في الطرف الثاني بل صحراء خاوية، تستطيع الدولة أن تحد حدودها وأن تعلن عنها حدودا دائمة. الحديث عندنا عن جيران غير مستعدين للاعتراف بأي حد، ومع تولي حماس السلطة، فانهم غير مستعدين ايضا للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود. أي منطق في انكماش آخر الى الوراء، وفي اخلاء مستوطنات يهودية واقتلاع سكانها من بيوتهم وتقريب العدو من قلب المناطق المأهولة في اسرائيل ومواقعها الاستراتيجية؟.

لم يكن في تاريخ الانسانية حالة تشبه حالتنا، وهي أن دولة تجري على نفسها تكتيك السجق المقطع، في عملية انتحار على مراحل، وفي الوقت نفسه، يُسكّن قادتها الشعب بزعم أن لهم «الجيش الأقوى في المنطقة».

في يوم الانتخابات القريب، سيُعطى مواطنو اسرائيل فرصة لحسم هذا الجنون. اذا لم نستغلها، فلن يستطيع أحد منا أن يتهم الآخرين، عندما تنهار أسوار الغيتو الخيالية التي أقامتها القيادة الحالية، وواجهنا أخطارا لم نُجربها الى الآن.

يوسي بن اهارون
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/13

---

### قادة حماس يحاولون السير بين القطرات

# يجب عدم مقاطعة الفلسطينيين ويجب اعطاؤهم فرصة لاستكمال العملية السياسية حتى بوجود حكومة حماس

■ من المحظور أن يستخدم انتصار حماس كذريعة من قبل اسرائيل لايقاف العملية السياسية وقطع الحوار مع الفلسطينيين. ثلاثة اسابيع مرت منذ حدوث الهزة الارضية المتمثلة بانتصار حماس، والان اصبح من الممكن بدرجة كبيرة تقدير منحى التطورات في الضفة وغزة.

قادة حماس يملكون على ما يبدو فرصا غير سيئة للنجاح في تركيب حكومة الوحدة الوطنية. هم يذكرون ثلاثة اطراف ستشكل الحكومة الجديدة: حماس، ممثلين عن حركة فتح والفصائل الفلسطينية الصغيرة وبعض الخبراء. على المدى القصير تتوفر لدى الحكومة الفلسطينية القادمة ميزانية كافية. وزير الاقتصاد الحالي مازن سنقرط قال في آخر الاسبوع الماضي انه حصل على وعد من ممثل الرباعية الدولية جيمس ولفنزون بمساعدة بقيمة 60 مليون دولار من البنك الدولي لتغطية الفترة الانتقالية. ان اضفنا الى ذلك اموال الضرائب التي حولتها اسرائيل للسلطة فذلك يتيح دفع الرواتب ويحول دون انهيار اجهزة السلطة ماليا.

في ظل سبل التصريحات السياسية والمقابلات المبلبلة والمتناقضة احيانا التي صدرت عن قادة حماس في القاهرة وغزة ودمشق ـ يمكن تشخيص ما حدث معهم بصورة جيدة. هم يدركون كنه الاصوات الصادرة من الدول العربية والاسرة الدولية ولكنهم يصرون على موقفهم المعارض للاعتراف بدولة اسرائيل. الا أن لهجة الحديث لم تعد كما كانت في السابق، فهم يقولون الان على سبيل المثال بان المشكلة لا تكمن في اعترافهم باسرائيل وانما في اعتراف اسرائيل بحقوق الفلسطينيين.

«في اتفاق اوسلو 1993 اعترفنا بدولة اسرائيل فما الذي كسبناه من ذلك؟ لا شيء» قال موسى ابو مرزوق احد قادة حماس في الخارج. هم يبحثون عن صياغات محكمة حاذقة ـ رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل قال إن حركته لا تستطيع معارضة الموقف العربي الموحد الذي تجسد في قرارات القمة (قرار قمة بيروت حول الاعتراف والتطبيع مع اسرائيل مقابل الانسحاب الكامل وحل مشكلة اللاجئين). نشرة الرسالة التابعة لحماس والتي تتصدر في غزة طرحت في يوم الجمعة الماضي سلسلة مشاكل يتوجب على الحركة ان تحلها: كيفية منع التصادم بين صلاحيات الحكومة وصلاحيات الرئيس محمود عباس، وكيفية العمل من دون الغاء الاتفاقيات الموقعة مع اسرائيل.

قادة حماس يحاولون السير بين القطرات. هم لن يتفاوضوا مع اسرائيل الا انهم سيدعون الرئيس محمود عباس وم.ت.ف يواصلان العملية السياسية. ممثلوهم في الحكومة لن يلتقوا مع ممثلين اسرائيليين بصورة رسمية الا أنهم سيتيحون للوزراء الآخرين القيام بذلك. وهلم جرا.. هم يفعلون ذلك للحصول على الشرعية الاقليمية والدولية ولانهم يشعرون ايضا بأن الجمهور الفلسطيني العريض الذي ايدهم لا يفعل ذلك حتى يقوموا بنفي وجود اسرائيل وانما بالاساس لانشاء حكم فلسطيني سليم المعايير.

في الساحة الدولية توجد لحماس فرصة جيدة للنجاح. دعوة قادة الحركة لروسيا كانت مؤشرا لبداية الطريق. يبدو أن الدول الاوروبية والعالم العربي لن يبحثوا عن اسباب للتخاصم مع حماس والالقاء بها في أذرع ايران والاطراف الاسلامية المتطرفة وانما سيقومون باجراء حوار معها.

على هذه الخلفية يتوجب على اسرائيل أن تتبع سياسة لا تكرر الكليشيهات المقولبة المعروفة: الان اتضح بأننا لا نملك شريكا في الجانب الفلسطيني وان ليس هناك من نتفاوض معه. بعد الاعلان عن ياسر عرفات كـ«لا شريك»، لانه ايد الارهاب قام الفلسطينيون بتنصيب محمود عباس على رأسهم الذي قال عنه المحاضر في جامعة بيرزيت نظمي الجعبة: «نحن لا نستطيع ان نبتدع لكم شريكا اكثر من ابو مازن».

ابو مازن ما زال في الساحة وهو رئيس ذو صلاحيات ولديه دعم في المنطقة والعالم وهو يبحث عن طريق للعمل مع الحكومة الجديدة ومع دولة اسرائيل التي لا يفترض بها بتاتا ان تقاطع الفلسطينيين بسبب حماس.

داني روبنشتاين
محلل وكاتب رئيسي
(هآرتس) 2006/2/13